مجلة المعجمية - تونس

ع 5-6

1990

إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي

بحث : أ.د. عبد القادر المهيري

ان البحث في المصطلح النحوي للسعي الى تأريخ ظهوره وتبلور مفهومه الفني أو تأرجحه بين أكثر من مفهوم يصطدم بنفس المصاعب التي تعترض سبيل الباحث في نشأة النحو وتكوّن مادته وتطورها قبل ظهـور كتاب سيبويه، ومن المعلوم ان المادة النحوية التي يتكون منها «الكتاب» بلغت درجة من الاكتمال والنضج ومن الغزارة والشمول ما يحمل على التأكيد بأنها نتيجة مخاض طويل ومجهودات أجيال متعاقبة يمثل الخليل بن احمد وسيبويه آخر حلقاتها، وحتى اذا ما سلمنا بما تشير اليه كتب طبقات النحاة من ان واضع النحو هو ابو الاسود الدؤلي فان بعض مؤلفي هذه الكتب لم يخف عنهم ان مادة هذا العلم ليست ثمرة مجهود علم واحد من أعلامه، هذا هو معنى ما يذهب اليه الزبيدي في كتابه طبقات النحويين واللّغويين عندما يقول:

«أول من أصّل ذلك وأعمل فكره فيه ابو الاسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمان بن هرمز فوضـعوا للنحو أبوابا وأصّلوا له أصـولا فذكـروا عوامـل الـرفـع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، ثم وصل ما أصّلوه

من ذلك التالون لهم والآخذون عنهم فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس وفتق من المعاني واوضح من الدلائل وبين من العلل».

لا يخفى ما في صيغة هذا القول من تعميم مما يجعلنا نعتبر ان الغموض الذي يحف بنشأة النحو وتكون مادته قديم اذ لم يتسنّ للزبيدي ولا لغيره من أصحاب كتب التراجم ان يوفروا معلومات حول جهود كل واحد من اعلام القرنين الاول والثاني وان ينسبوا الى كل واحد منهم ما استنبطه او أضافه الى ما توصل اليه سلفه من ابواب وقواعد وعلل. . . ومن الواضح ان الوثائق التي يمكن ان تكون شاهدة على فترة المخاض وممثلة للخطوات الاولى للتأليف النحوي لم يبق لنا منها شيء بل ان أثرها قد امحى في فترة مبكرة، وانعدام هذه الوثائق يمثل عقبة في سبيل تتبع المصطلحات والوقوف على سيرورتها انطلاقا من المعنى العام للكلمة ومرورا بالاستعمال المجازي ووصولا الى تكريس المصطلح، واذا اعتبرنا ان مصطلحات كل علم هي مفاتيحه فان جهل ظروف نشأتها وملابسات تطورها يحول دون تتبع أطوار العلم والالمام بكيفية استنباط مفاهيمه ومراحل ائتلاف عناصره.

وليس للباحث اليوم الا ان يكتفي بما توفر له من الوثائق المتأخرة بالنسبة الى عصر النشأة، وأقدمها كما هو معلوم كتاب سيبويه، ولا يخفى ان هذا التصنيف غير كاف لان يقدم صورة لتطور وضع المصطلحات طيلة قرن ونصف من العمل النحوي بما يفترض ان يكون مرّ به الجهاز الاصطلاحي من تردد او تعدد في تسمية المفهوم الواحد والالتجاء الى وصف المفهوم قبل التوصل الى بلورته في مصطلح وجيز مكتف بنفسه مؤدّ الى المقصود منه بدون ان يكون في حاجة الى توضيح او شرح. فما هو الموقف الذي يتوخاه الباحث امام هذا الوضع؟ كيف يمكن له ان يتلافى ما انجر عن فقدان الوثائق السابقة لكتاب سيبويه من الغموض الذي يحف بنشأة المصطلحات النحوية ويحول دون تتبع تطور الفكر النحوي في عصر تكونه؟

ان الموقف الذي ينبغي اجتنابه هو الاعراض عن دراسة هذه المصطلحات دراسة تاريخية بدعوى الافتقار الى الادوات الصريحة اللازمة لمثل هذه الدراسة، فالحل يكمن في اخضاع ما توفر لدينا من أمهات كتب التراث النحوي لقراءة نقدية نعتقد أنها تمكن من الاهتداء الى اشارات تساعد على معرفة الاسباب الداعية الى تكريس بعض المصطلحات والوقوف على الملابسات التي أحاطت بشيوعها مصطلحا قائم الذات لم يعد في حاجة الى جهاز تفسيري يسمح بادائها للمفهوم المقصود منها.

وسنعترض لثلاثة نماذج من الوثائق التي يمكن في نظرنا استغلال بعض معطياتها والاستفادة منها لاستنباط ملامح الوضع الاصطلاحي النحوي قبل التبلور والاستقرار.

وأول هذه الوثائق كتاب سيبويه نفسه، لا شك ان اكثر ما ورد فيه من المصطلحات استعمل استعمالا يحجب عنا الاطوار التي يمكن ان يكون قد مر بها لوضوح مفهومه الفني وخلوه مما يهدي الى الدّواعي التي حملت على توخيه سوى ما يمكن ان يفيدنا به الاشتقاق، لكن الكتاب لا يخلو من استعمالات مازالت تنتمي الى ما يمكن اعتباره فترة المخاض، من ذلك على سبيل المثال مصطلح المضارع الذي سيستقر في وعي الدارس للنحو على انه مقابل لمصطلح الماضي ومن ثم يحيل على مفهوم زمني محدد على غرار إحالة الماضي على معنى معين، لكنه لا يبدو في كتاب سيبويه أنّه قد اكتملت صبغته الاصطلاحية او بالاحرى ليس في الكتاب ما يؤهله لهذا المفهوم، فعندما صنف المؤلف الأفعال في الباب الاول تصنيفا زمنيا تحدث عن المثال الذي بني «لما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع» بدون ان يجمع هذين المفهومين تحت مصطلح واحد، ولم يرد ذكر ما يستنبط منه مصطلح المضارع الا في الباب الثاني الخاص «بمجاري او آخر الكلام من العربية»، في سياق لا يمت الى المفهوم الزمني بصلة اذ يقول «وحروف الاعراب للاسماء المتمكنة وللافعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد

الاربعة . . . » . ومن الملاحظ هنا ان طريقة استعمال كلمة «المضارعة» لا تدل على انها بلغت مستوى المصطلح اذ احتاج المصنف الى توضيحها بتحديد أبنية الافعال التي أشار بها اليها .

ويمكن ان نذكر مثالا آخر من الكتاب يمثل ظاهرة مفيدة للتعرف على كيفية نشأة المصطلح ، ذلك هو شأن اسم كان ، فمصطلح الاسم كما شاع لتسمية ما أسند اليه هذا الفعل الناقص يبدو غريبا ما لم ندرك انه اختصار لتسمية قائمة على تصور أشمل لبنية الجملة ، فسيبويه يصطلح عليه باسم الفاعل كما يصطلح على تسمية خبر كان واخواتها باسم المفعول ، ورغم ما في هاتين التسميتين من التباس بين مفهومين احدهما نحوي والآخر صرفي فانهما لا يخلوان من الوجاهة لانهما يقومان على قياس الجملة المصدرة بكان على الجملة الفعلية فكان تقتضي اسما مرفوعا كسائر الافعال ولذ أطلق سيبويه عليه اسم الفاعل بمعنى الاسم الذي يقوم مقام الفاعل ومن هنا يبرر اختيارالمصطلح المذكور.

واذا كان الوصف الذي يتوخاه سيبويه للتعبير عن هذين المفهومين ـ مفهوم الفعل الدال على الحاضر او المستقبل ومفهوم المسند اليه بعد الافعال الناقصة ـ يتضمن العبارة التي ستختصر لتفضي الى المصطلح فان بعض المفاهيم الاخرى لم يرد في وصفها ما سيقتطع من الكلمات التي ستكرس للاصطلاح عليها ، ذلك هو شأن اسم الآلة اذ يكتفي صاحب الكتاب بتعريفها في قوله «باب ما عالجت به» .

وهكذا يجوز لنا القول بان طريقة تعيين جانب من المفاهيم في الكتاب يمكن ان يعتمد نموذجا لمعرفة الاسباب الداعية الى توخي المصطلحات التي ستطلق عليها وللتاريخ التقريبي على الاقل لبروزها فكلما لاحظنا ان تلميذ الخليل حرص على وصف المفهوم يمكن ان نعتبر ان ما يستعمله من التسميات لم تكتسب بعد الصبغة الاصطلاحية التي تغني عن شرحها وتوضيحها .

أما الوثيقة الثانية التي يرجو الباحث ان يجد فيها من المعلومات ما قد يعينه على التأريخ للمصطلحات النحوية فهي كتاب العين الذي أصبح في متناول الدارسين، والواقع انه خلافا لما يجوز ان ننتظر منه لا نجد فيه عرضا للمصطلحات النحوية وشرحا لمدلولاتها الفنية ضمن ما يشرح من المفردات، على ان هذا لم يمنع مؤلف «العين» من استعمال جانب منها عند تعليقه على بنية الكلمات أحيانا أو وصفه لدورها النحوي أحيانا اخرى مما يسمح بتقديم بعض الملاحظات في شأن العمل الاصطلاحي، وأهم ما يلاحظ التردد بين تسميات المفهوم الواحد والمفاهيم المتقاربة او على الاقل المفاهيم التي كرس الاستعمال اللاحق مصطلحا واحدا لها، من ذلك تمييز كتاب العين بين التثقيل والتضعيف فمصطلح التثقيل يخص به الكلمة التي أدغم فيها الحرفان المتجانسان مثل قلّ والتضعيف أطلق على الكلمة التي لم يحصل فيها الادغام مثل قلقل، وتبدو النزعة الى تنويع المصطلحات لتعيين ظواهر متقاربة في الحديث عن تعدية الفعل اذ نجد تسميتين اثنتين لهذه الظاهرة: المجاوز والمتعدي أولاهما للمتعدي الى مفعول واحد والثانية للمتعدي إلى مفعولين، ولعل أحسن مثال يصور تردد النحو بين عديد المصطلحات للمفهوم الواحد ويمكن اعتباره شاهدا على ما يسبق تبلور المصطلح وتكريسه من تنوع في التسميات وعدم الاستقرار قبل اختيار ما يبدو منها موفيا بالغاية اكثر من غيره الالفاظ المتصلة بمفهوم الجمع او مفاهيمه فصاحب العين يستعمل بجانب مصطلح الجمع صيغا تخالف بعض الشيء ما شاع في التراث، من ذلك جماعة الجماعة عوض جمع الجمع ومنه ايضا لفظ الجماعة المستعمل احيانا في معنى الجمع واحيانا اخرى في معنى اسم الجمع كما في قوله «هذه غنم لفظ للجماعة فاذا أفردت قلت شاة» وهذا هو شأن كلمة العدد الواردة احيانا في معنى الجمع عامة «والشياء يصير اسما للجماعة والواحدة شاة والعدد شياه» ولكن احيانا اخرى نجدها تفيد معنى جمع القلة «وأجمال للعدد ودخلت ألف القطع فرقا بين العدد والجماع أو «والثوب واحد» الثياب والعدد

أثواب وثلاثة أثوب».

لا شك في أن توخي مؤلف «كتاب العين» لمثل هذه المصطلحات يمكن اعتباره دالا على ان المفاهيم المعنية لم تبلغ تسميتها بعد مستوى الاستقرار ومصورا لما يمكن ان تكون قد مرت به المفاهيم النحوية من الفوضى الاصطلاحية الطبيعية.

ولعلنا نجد في ثالث الوثائق التي كنت أشرت اليها ما قد يمكن اعتباره شاهدا على عدم الاستقرار الاصطلاحي في عصر المخاض او على الاقل في فترة من فترات تاريخ النحو، هذه الوثيقة هي كتاب «دقائق التصريف» للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب وقد نشره المجمع العلمي العراقي سنة 1987، ولئن كانت المعلومات المتوفرة حول هذا النحوي تنحصر في انه من رجال القرن الرابع فان كتابه جدير بالعناية خاصة من حيث ما تضمنه من رصيد اصطلاحي يمكن الاستفادة منه في ضبط قائمة المصطلاحات النحوية وفي اختلاف وجهات النظر في شأنها او تنوع زوايا النظر الى المفاهيم المعنية بها.

ويمكن تلخيص الملاحظات التي يوحي بها الرصيد الاصطلاحي الوارد في هذا الكتاب في النقط التالية:

أولاها ان عددا من مصطلحات الكتاب يمثل تسميات ثانية واحيانا ثالثة لبعض الظواهر اللغوية يستعملها المؤلف بجانب ما شاع من التسميات في كتب النحو، ذلك هو شأن مصطلحات خاصة بالفعلين الماضي والمضارع فالاول يسمى أيضا عائرا «لأنه عار أي ذهب» على حد تعبير المصنف كما يسمى «معري» لانه «عري من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي» ويسمى المضارع «غابرا» أي باقيا، وبجانب هذه التسميات نجد في الكتاب مصطلحات اخرى تعبر عما يتعاقب على الماضي والمضارع من دلالات زمنية، فكلاهما يستعمل «نصا» و«ممثلا» فالنص في الماضي «ما وافق لفظ الماضي ومعناه» وفي المضارع «ما وافق لفظ المستقبل ومعناه» والممثل في الاول «ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه» وفي

الثاني «ما كان لفظه لفظ المستقبل ومعناه لما في الزمان وعاثره».

ونجد للفعل ايضا ثلاثة مصطلحات اخرى ذات صبغة نحوية تفرعه الى ثلاثة أصناف اللازم والمتعدّي والموصول اي المتعدّي بالحرف، وتجدر الملاحظة ان المؤلف يميز بين المتعدي والمجاوز لكن دلالة هذين المصطلحين تختلف عن دلالتهما في كتاب العين فالمتعدي يفيد هنا ما اقتضى مفعولا واحدا والمجاوز ما نفذ الى مفعولين.

الملاحظة الثانية في شأن ما ورد في هذا الكتاب من تسميات تتعلق بتوخي المؤلف في تصنيفه الافعال من حيث نوع حروفها لمصطلحات تختلف احيانا عما شاع، فالأجوف يسميه المنقوص «لنقصان الواو منه في الامر» على حد تعبيره، والافعال الناقصة يسميها باولاد الأربعة «لوقوع الحرف المعتلّ رابع الحروف من غابره» اما اللفيف فيفرعه الى ثلاثة أصناف لكل منها مصطلحه الخاص، فيحصر اللفيف في ما كانت عينه ولامه حرفي علة ويبرر التسمية بقوله «سمي لفيفا لانه التف فيه حرفان معتلان بحرف تقدمهما صحيح»، ويطلق مصطلح «الملتوي» على ما كان معتل الفاء واللام اي ما عرف باللفيف المفروق ويضيف الى هذين الصنفين صنفا ثالثا يسميه «الموائي» وهو الذي يكون حرفه الثالث همزة ويستمد التسمية من فعل وأي وهو أحد الامثلة التي ذكرها له.

لا يتجلى من خلال هذه التسميات خروج عما هو مألوف فحسب بل تتجلى منها أيضا نزعة الى مزيد من التفريع وهذه النزعة نلاحظها في أمثلة اخرى ومنها تصنيف المهموز حسب مرتبة الهمزة في الفعل، فالقطع يطلقه على المهموز الفاء وقد سمي كذلك ـ حسب تعبيره «لقطعك اياه في الادراج» والنبر سمة لمهموز العين «لنبرك اياه الى حنكك الاعلى»، اما مصطلح المهموز فيطلقه على ما كانت لامه همزة؛ والرباعي في نظره اربعة أنواع: المختلف مثل دحرج والمولد مثل ضريب والمضاعف مثل قلقل والمحدث مثل أحسن، ولا يخفي ما في هذا من اغراق في التفريع ولو أدّى الى ضرب من الخلط بين المفاهيم.

والملاحظة الثالثة والاخيرة هي انه بجانب الحرص على التفريع الدال على تتبع أدق الفوارق احيانا وعلى تجسيم ذلك في مصطلحات متنوعة يستعمل المؤلف مصطلحا واحدا لمفاهيم متعددة وأبلغ مثال على ذلك «مصطلح المضمر» فهو الى جانب استعماله المألوف للدلالة على الضمير يطلقه على ظاهرة التقدير والحذف كما فعل غيره، ولكن الاستعمال الخاص به هو في معنى المبني للمجهول في قوله مثلا: فاذا خبّرت عن الرجل «بالفعل المضمر قلت فعل برفع الفاء فرقا بين المضمر والظاهر».

وخلاصة القول ان فقدان ما يمكن ان يكون قد ألف في النحو قبل كتاب سيبويه يحول دون التاريخ للمصطلحات النحوية بالاعتماد على الوثائق التي تمثل الخطوات الاولى من العمل النحوي، ولا يسع الباحث في هذه الحال الا الركون الى ما توفر لديه من مؤلفات متأخرة نسبيا، ولئن ذكرنا ثلاثة نماذج مشيرين الى بعض ما يمكن ان يستفاد منها في المجال الاصطلاحي فان الالمام بالرصيد الاصطلاحي النحوي لا يتسنى الا بتجريد امهات الكتب النحوية جميعها؛ لا شك ان المتون والشروح المتعاقبة عصرا بعد عصر لا يختلف بعضها عن بعض في المادة الاساسية، لكن من فوائد توالي التأليف في نفس الفن بدون تطوير لمعطياته انه يمكّن من الاحتفاظ بمحتوى التصانيف التي لم يكتب لها البقاء ولذا فليس من المستبعد ان نجد في الكتب المتأخرة مصطلحات غير مألوفة في المصنفات السابقة او استعمالا لمصطلحات مغايرة للمألوف من مدلولاتها او واردة في سياق يعين على توضيح مفهومها ومعنى هذا ان المعجم التاريخي للمصطلحات النحوية لا يمكن الاقبال عليه الا اذا تم جرد التراث النحوي في مختلف عصوره.

عبد القادر المهيري
جامعة تونس الأولى